الحضارة المصرية القديمة مبادئ العدالة وتنظيم السلوك والأخلاق والتعاملات

المؤلف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الاهداء

اهدي هذا العمل لروح امي وابي الطاهرين داعيا الله لهما بالرحمة والمغفرة والفردوس الاعلى يا رب العالمين

والي ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع جمال وسحر

نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الاوراس الشامخة وعظمة الجسور المعلقة داعيا الله لها بالحفظ والبركة والخير والصحة والعافية

التقديم

يأتي هذا العمل الموسوعي ليقدم تحليلا قانونيا وتاريخيا للحضارة المصرية القديمة مرتكزا على مبادئ العدالة وماعت التي نظمت السلوك والأخلاق والتعاملات حيث نبحث في جذور النظام القانوني المصري وتحولاته عبر العصور الفرعونية عبر ثلاثين فصلا معمقًا يوضح كيف كانت مصر رائدة في تأسيس مفهوم سيادة القانون والعدالة الاجتماعية قبل آلاف السنين من الحضارات الأخرى

الفصل الأول

تعتبر فكرة ماعت هي حجر الزاوية في الحضارة المصرية القديمة حيث لم تكن مجرد إلهة بل كانت مفهوما شاملا للعدل والحقيقة والنظام الكوني والأخلاقي وقد آمن المصريون القدماء أن العالم خلق على أساس ماعت وأن أي انحراف عنها يؤدي إلى الفوضى والدمار وقد تجسدت ماعت في الريشة التي كانت توضع في كفة الميزان لموازنة قلب المتوفى أمام قلب العدالة في الآخرة وقد امتد مفهوم ماعت ليشمل كافة جوانب الحياة من العلاقات الأسرية إلى المعاملات التجارية والقضاء الجنائي وإن فهم ماعت هو المفتاح لفهم العقلية المصرية القديمة التي رأت في القانون تعبيرًا عن الإرادة الإلهية والنظام الطبيعي للكون وليس مجرد قواعد وضعية مؤقتة

الفصل الثاني

ارتبط مفهوم العدالة في مصر الفرعونية بالفرعون الذي كان يعتبر ابن الإله ووكيله على الأرض لحماية ماعت وإرساء دعائمها وقد كان من واجبات الملك الأساسية

تقديم القرابين للآلهة للحفاظ على التوازن الكوني وإصدار القوانين العادلة لحماية الضعفاء من الأقوياء وقد نقش على معابد كثيرة صور الملك وهو يقدم ماعت للإلهة كرمز لتفويضه الإلهي في الحكم بالعدل وقد كان الملك هو القاضي الأعلى في الأرض وكان يستمع إلى القضايا الكبرى بنفسه في بعض الأحيان مما يعكس أهمية العدالة في شرعية الحكم وإن دور الفرعون لم يكن استبداديا مطلقا بل كان مقيدا بواجب مقدس هو الحفاظ على ماعت أمام الآلهة والشعب

الفصل الثالث

تطور النظام القضائي في مصر القديمة ليصبح مؤسسة مستقلة ذات هيكل إداري محكم حيث كان الوزير أو الوزير الأكبر هو رئيس القضاء في البلاد وكان يشرف على المحاكم العليا في العاصمة وقد كان الوزير يستمع إلى الاستئنافات ويراجع سجلات المحاكم لضمان تطبيق القانون بشكل صحيح وقد اختير الوزراء من كبار العلماء والكهنة الذين يتمتعون

بالحكمة والعدل وقد كان منصب الوزير من أخطر المناصب في الدولة حيث كان يجمع بين السلطة التنفيذية والقضائية والإدارية وإن استقلالية القضاء النسبية في مصر القديمة كانت ضمانا ضد تعسف الولاة المحليين وحافظت على حقوق المواطنين عبر العصور

الفصل الرابع

تكونت المحاكم في مصر القديمة من درجات متعددة حيث كانت هناك محاكم محلية في كل إقليم تنظر في القضايا البسيطة والجنح الصغيرة وقد كانت تتكون من كبار الموظفين والكهنة المحليين الذين يعرفون أعراف المنطقة وقوانينها وقد كانت هناك محاكم عليا في العاصمة تنظر في القضايا الكبرى والجنايات والمعاملات المالية الضخمة وقد كانت الإجراءات تتم بجدية وحرص على توثيق الأقوال والأدلة وقد كان للمتهم حق الدفاع عن نفسه وتقديم شهود النفي وإن تعدد درجات التقاضي يعكس نضجا في النظام القضائي المصري

يماثل الأنظمة الحديثة في ضمان حق التقاضي على درجتين أو أكثر

الفصل الخامس

اعتمد القضاء المصري على قوانين مكتوبة وأعراف متوارثة حيث دونت النصوص القانونية على البردي وجدران المعابد لتكون مرجعا للقضاة والمتقاضين وقد كانت هناك مجموعات قانونية تنظم العقوبات والمعاملات مثل قانون الأسرة وقانون الملكية وقانون العمل وقد استند القضاة في أحكامهم إلى مبادئ ماعت والسوابق القضائية التي دونت في سجلات المحاكم وقد كان احترام النص القانوني أساسا للحكم مما حد من الاجتهاد الشخصي للقضاة وإن وجود قوانين مكتوبة ومدونة يعتبر سبقا حضاريا كبيرا لمصر القديمة في مجال التقنين والتشريع المنظم

الفصل السادس

نظم القانون المصري القديم حقوق الملكية بشكل دقيق حيث اعترف بالملكية الفردية للأرض والمنازل والممتلكات المنقولة وقد كانت هناك سجلات عقارية دقيقة تدون فيها مساحات الأراضي وحدودها وملاكها وقد حمى القانون الملكية من التعدي حيث عاقب السارق والمغتصب بأشد العقوبات وقد كان نقل الملكية يتم عبر عقود مكتوبة وموثقة أمام شهود وقد ورث الأبناء ملكية آبائهم وفق قواعد محددة تحفظ حقوق الجميع وإن نظام التسجيل العقاري في مصر القديمة كان متطورا جدا لدرجة أنه لا يزال يثير إعجاب المؤرخين القانونيين حتى اليوم

الفصل السابع

نظمت المعاملات التجارية في مصر القديمة عبر عقود مكتوبة تضمن حقوق المتعاقدين حيث تم تنظيم البيع والشراء والإيجار والرهن والقرض وقد اشترط القانون

الكتابة والشهود في العقود الكبيرة لضمان الإثبات ومنع النزاع وقد حدد القانون الفائدة في القروض لمنع الاستغلال والربا الفاحش وقد كان للتجار مكانة مرموقة في المجتمع وكان لهم قوانين خاصة تنظم نشاطهم وقد حمى القانون المستهلك من الغش في الموازين والمكاييل وقد عاقب الغشاشين عقوبات رادعة للحفاظ على الثقة في السوق وإن تنظيم التجارة يعكس وعيا اقتصاديا وقانونيا متقدما لدى المصريين القدماء

الفصل الثامن

حظيت المرأة في مصر القديمة بحقوق قانونية واسعة لم تعرفها كثير من الحضارات المعاصرة حيث كان لها الحق في التملك والتعاقد والتقاضي دون وصاية رجل وقد كانت المرأة تدير أعمالها الخاصة وتوقع العقود باسمها وقد كان لها حق الميراث مثل الرجل تماما وقد حمى القانون حقوقها في الزواج والطلاق حيث كان الزواج عقدا مدنيا يحدد فيه حقوق الزوجة وقد كان للزوجة الحق في طلب الطلاق والحصول على

تعويضات مالية وإن وضع المرأة القانوني في مصر القديمة يعتبر نموذجا متقدرا للمساواة بين الجنسين في إطار القانون

الفصل التاسع

نظم قانون الأسرة المصري العلاقات بين الزوجين والأبناء حيث اعتبر الزواج مؤسسة مقدسة تهدف إلى إنشاء أسرة مستقرة وقد حدد القانون حقوق الزوجين وواجباتهما تجاه بعضهما البعض وتجاه الأبناء وقد كان الأب مسؤولا عن نفقة الأسرة وتعليم الأبناء وقد كان للأم دور كبير في تربية الأبناء وإدارة شؤون المنزل وقد حمى القانون الأطفال من الإهمال وسوء المعاملة وقد نظم التبني في حالات محددة لضمان رعاية الأيتام وإن استقرار الأسرة كان يعتبر أساس استقرار المجتمع كله وفق مبادئ ماعت الاجتماعية

الفصل العاشر

نظم القانون المصري الميراث بدقة حيث كان ينتقل من الآباء إلى الأبناء بالتساوي في كثير من الأحيان وقد كان للزوجة نصيب من تركة زوجها بالإضافة إلى مهرها وممتلكاتها الخاصة وقد كان الوصية مسموحا بها في حدود ثلث التركة لتصريف أمور معينة وقد كان البكر يأخذ نصيبا إضافيا في بعض العصور لإدارة شؤون الأسرة وقد حمى القانون حقوق القصر حتى يبلغوا سن الرشد وقد كان توزيع التركة يتم تحت إشراف قضائي لمنع الظلم وإن نظام الميراث المصري كان عادلا ومتوازنا يحفظ حقوق جميع الورثة ويمنع النزاع على التركة

الفصل الحادي عشر

تناول القانون الجنائي المصري الجرائم والعقوبات حيث قسم الجرائم إلى جرائم ضد الدولة وجرائم ضد الأفراد وجرائم ضد الآلهة وقد كانت العقوبات تتناسب مع

خطورة الجريمة حيث تراوحت بين الغرامات والجلد والسجن والأشغال الشاقة والإعدام وقد كان القتل والسرقة والخيانة العظمى من أشد الجرائم عقوبة وقد راعى القانون الظروف المخففة والمشددة في تحديد العقوبة وقد كان الهدف من العقاب هو الردع والإصلاح وليس الانتقام فقط وإن التدرج في العقوبات يعكس فهما عميقا للسياسة الجنائية وأهدافها في حماية المجتمع

الفصل الثاني عشر

نظم القانون إجراءات التحقيق والمحاكمة حيث كان للتحقيق أهمية كبرى في جمع الأدلة قبل المحاكمة وقد كان المحققون يسجلون أقوال الشهود والمتهمين بدقة وقد كان للمتهم حق الدفاع عن نفسه وتوكيل من يدافع عنه وقد كانت المحاكمة علنية في كثير من الأحيان لضمان الشفافية وقد كان القضاة يحلفون اليمين على الحكم بالعدل دون تحيز وقد كانت الأحكام تدون في سجلات رسمية لحفظ الحقوق وإن الإجراءات

الجنائية المصرية كانت تضمن قدرا عاليا من العدالة procedural justice للمتهمين قبل إصدار الحكم النهائي

الفصل الثالث عشر

تطورت مهنة المحاماة في مصر القديمة حيث كان هناك كتاب ومحامون متخصصون في صياغة العقود والمرافعة أمام القضاء وقد كان هؤلاء الكتاب يتمتعون بمعرفة قانونية عميقة باللوائح والنصوص وقد كان دورهم مساعدا للقضاء في توضيح النقاط القانونية المعقدة وقد كان لهم مكانة اجتماعية مرموقة بسبب دورهم في حماية حقوق الناس وقد تدونوا في نقابات أو جمعيات تنظم مهنتهم وقد كان منهم من يعمل مستشارا قانونيا للمعابد والأفراد وإن وجود محترفين في المجال القانوني يعكس تعقيد النظام القانوني وحاجة الناس للخبرة القانونية المتخصصة

الفصل الرابع عشر

ارتبط القانون بالدين ارتباطا وثيقا حيث كانت المعابد مراكز للتعليم القانوني والقضائي وقد كان الكهنة يعملون كقضاة وكتاب في كثير من الأحيان وقد كانت الأقسام تقطع أمام الآلهة لضمان صدق الشهود والمتعاقدين وقد كانت النصوص الدينية تحتوي على مبادئ أخلاقية وقانونية ملزمة وقد كان انتهاك حرمة المعبد جريمة كبرى يعاقب عليها بشدة وقد استخدمت الأوراق البردي المقدسة لتدوين الوصايا والعهود وإن التداخل بين الدين والقانون أعطى للنظام القانوني هيبة وقداسة في نفوس الناس مما سهل تطبيقه واحترامه

الفصل الخامس عشر

نظم القانون العمل والعمال حيث حدد ساعات العمل والأجور والواجبات وقد كان للعمال حق الإضراب عن

العمل للمطالبة بحقوقهم كما حدث في إضراب عمال دير المدينة وقد كان هناك مفتشون للعمال يراقبون ظروف العمل ويمنعون الاستغلال وقد كان العامل يتقاضى أجره عينيا أو نقديا حسب المتفق عليه وقد حمى القانون العمال من الاعتداء عليهم من قبل المشرفين وقد كان هناك نظام للتأمين الاجتماعي البدائي حيث كانت الدولة توفر الرعاية للعمال في حالة العجز وإن حقوق العمال في مصر القديمة كانت متقدمة جدا وتعكس تقديرا لكرامة العامل وجهده

الفصل السادس عشر

نظم القانون الضرائب والواجبات المالية تجاه الدولة حيث كان كل مواطن مسؤولا عن دفع ضريبة حسب دخله وأرضه وقد كانت هناك سجلات دقيقة للثروات والدخول لتحديد الضريبة المستحقة وقد أعفي الفقراء والمعاقون من الضرائب في بعض الحالات وقد كانت أموال الضرائب تصرف في مشاريع الخدمة العامة مثل الري والمعابد والجيش وقد عاقب القانون المتهربين

من الضرائب عقوبات شديدة وقد كان جمع الضرائب يتم تحت إشراف قضائي لمنع التعسف وإن النظام الضريبي المصري كان عادلا ومنظما يساهم في تمويل الدولة ومشاريعها القومية

الفصل السابع عشر

حافظ القانون على الأمن العام والنظام حيث كانت هناك قوات شرطة تتجول في الشوارع والأرياف لمنع الجريمة وقد كان لرئيس الشرطة سلطات واسعة في ملاحقة المهربين واللصوص وقد كانت هناك سجون لحبس المتهمين والمحكوم عليهم وقد كانت السجون أماكن للإصلاح والعمل وليس فقط للعقاب وقد كان هناك نظام للمراقبة الليلية لحماية المدن من الاعتداءات وقد تعاون المواطنون مع السلطات في الإبلاغ عن الجرائم وإن توفير الأمن كان أولوية قصوى للدولة المصرية لضمان استقرار المجتمع ونمو الاقتصاد

الفصل الثامن عشر

نظم القانون العلاقات الدولية والمعاهدات حيث كانت مصر تبرم معاهدات سلام وتجارة مع الدول المجاورة مثل معاهدة قادش مع الحيثيين وقد كانت المعاهدات تدون على ألواح فضية وتقسم إلى نسخ متطابقة وقد كانت هناك قوانين تنظم وضع الأجانب المقيمين في مصر وقد كان للتجار الأجانب حقوق محمية وفق القانون المصري وقد نظم القانون قضايا اللجوء السياسي حيث منحت مصر اللجوء لمن يطلبه من الأمراء الهاربين وإن القانون الدولي الخاص في مصر القديمة كان متطورا وينظم العلاقات بين الدول بشكل سلمي ومنظم

الفصل التاسع عشر

ارتكزت الأخلاق المصرية على مبادئ ماعت حيث كان الصدق والأمانة والبر بالوالدين من أهم القيم وقد كانت

هناك نصوص تعليمية مثل تعاليم بتاح حوتب التي ترشد الشباب إلى السلوك القويم وقد كان الكذب والغش من الرذائل الكبرى التي تستوجب العقاب الدنيوي والأخروي وقد شجع المجتمع على العمل الجاد والإنتاج واعتبر الكسل جريمة في حق المجتمع وقد كان احترام الكبير ومساعدة الفقير من الواجبات الأخلاقية المقدسة وإن التربية الأخلاقية كانت جزءا من النظام القانوني حيث كان القانون ي sanction السلوك الأخلاقي ويعاقب على الرذيلة

الفصل العشرون

تجلت ماعت في اعتراف السلبيات في كتاب الموتى حيث كان المتوفى يعلن أمام الآلهة أنه لم يرتكب ظلمًا أو سرقة أو كذبا وقد كانت هذه الاعترافات مرآة للضمير المصري الذي تربى على العدالة وقد كان القلب يوزن أمام ريشة ماعت فإن خف دخل الجنة وإن ثقل أكله الوحش وقد كان هذا الاعتقاد رادعا قويا للناس عن ارتكاب الجرائم في حياتهم الدنيا خوفا من

الحساب في الآخرة وإن الدين كان سنداً للقانون في مصر القديمة حيث كان الخوف من الآخرة يردع من لا يردعه القانون الدنيوي

الفصل الحادي والعشرون

نظم القانون البناء والتعمير حيث كانت هناك لوائح تنظم بناء المنازل والمعابد لضمان السلامة والمتانة وقد كان المهندسون والمساحون يخضعون لقوانين دقيقة في تحديد المساحات والحدود وقد كان هناك عقوبات على من يتعدى على أملاك الغير أثناء البناء وقد شجعت الدولة على البناء الجمالي الذي يعكس حضارة الدولة وقد كان هناك تفتيش على المباني لمنع الانهيارات وقد نظم القانون استخدام مواد البناء ومنع سرقة الأحجار من المعابد وإن تنظيم العمران يعكس تخطيطا حضريا متقدما يحترم حقوق الجوار والسلامة العامة

الفصل الثاني والعشرون

حافظ القانون على البيئة والموارد الطبيعية حيث كانت هناك قوانين تمنع تلوث المياه وقطع الأشجار بلا إذن وقد كان الصيد في مواسم معينة لتنظيم الثروة الحيوانية وقد عاقب القانون من يلقي القمامة في النيل أو يفسد قنوات الري وقد كانت هناك محميات طبيعية للحيوانات المقدسة وقد شجعت الدولة على الزراعة المستدامة والحفاظ على التربة وقد كان الإهمال في الري جريمة يعاقب عليها المسؤولون وإن الوعي البيئي في مصر القديمة كان متقدما حيث أدركوا أن النيل هو مصدر الحياة ويجب حمايته من العبث

الفصل الثالث والعشرون

نظم القانون التعليم والمعرفة حيث كانت هناك مدارس لتعليم الكتاب والكهنة والقضاة وقد كان التعليم مجانا

لأبناء النخبة في بعض العصور وقد كان هناك امتحانات لتعيين الموظفين في الدولة وقد حمى القانون الكتب والمكتبات من التخريب وقد شجع الملك العلماء والمفكرين ومنحهم الجوائز وقد كان الجهل يعتبر عيبا يجب محاربته بالتعليم وقد دونت العلوم القانونية والطبية في كتب مرجعية وإن الاهتمام بالتعليم كان استثمارا في رأس المال البشري الذي تدير به الدولة شؤونها

الفصل الرابع والعشرون

نظم القانون الصحة والطب حيث كان هناك أطباء متخصصون في كل فرع وقد كان الطبيب مسؤولا عن أخطائه الطبية وقد كانت هناك مستشفيات ملحقة بالمعابد لعلاج المرضى وقد كان العلاج مجانيا للفقراء في بعض الحالات وقد نظم القانون صناعة الأدوية وبيعها وقد منع الدجل والشعوذة في العلاج وقد كان هناك تفتيش على الصيدليات والمستشفيات وقد حفظت البرديات الطبية وصفات علاجية دقيقة وإن

النظام الصحي في مصر القديمة كان منظوما ويراعي حقوق المريض وكرامته في تلقي العلاج المناسب

الفصل الخامس والعشرون

حافظ القانون على التراث والآثار حيث كانت هناك قوانين تمنع سرقة المقابر والتعدي على المعابد وقد كان هناك حراس للمقابر الملكية يمنعوا اللصوص وقد عاقب القانون من يسرق أحجار المعابد للبناء الخاص وقد شجع الملك على ترميم الآثار القديمة وقد دونت أسماء البنائين على المعابد لحفظ حقوقهم وقد كان تخريب التماثيل جريمة كبرى تعادل الخيانة وإن حماية التراث كانت جزءا من حماية الهوية الوطنية والدينية للدولة المصرية عبر العصور

الفصل السادس والعشرون

تأثر القانون بالتغيرات السياسية حيث تغيرت بعض القوانين بتغير الأسرات الحاكمة ولكن مبادئ ماعت ظلت ثابتة وقد كانت فترات الاضطراب تؤدي إلى ضعف تطبيق القانون وانتشار الفوضى وقد كانت فترات القوة تؤدي إلى سيادة القانون والعدل وقد كان الثورات الشعبية تندلع عند الظلم وانهيار ماعت وقد كان الملك الجديد يعلن عن إصلاحات قانونية لكسب رضا الشعب وقد كانت القوانين تتطور لتواكب المستجدات الاقتصادية والاجتماعية وإن ثبات المبادئ ومرونة التطبيق كان سر استمرار الحضارة المصرية لآلاف السنين

الفصل السابع والعشرون

قورن القانون المصري بقوانين الحضارات الأخرى مثل حمورابي حيث تميز المصريون بالرحمة والعدالة الاجتماعية أكثر من الصرامة وقد كان القانون المصري أكثر تركيزا على الحقوق الفردية والأسرية وقد كانت العقوبات في مصر أقل قسوة في كثير من الجرائم وقد

كان النظام القضائي أكثر استقلالية في مصر وقد كانت المرأة تتمتع بحقوق أكبر في مصر منها في بابل وقد كان التدوين القانوني في مصر أكثر تنظيما وتفصيلا وإن التفوق القانوني المصري كان نموذجا احتذت به حضارات لاحقة في المنطقة

الفصل الثامن والعشرون

انتشر تأثير القانون المصري في المنطقة حيث تعلمت الشعوب المجاورة من النظام الإداري والقضائي المصري وقد كانت المعاهدات الدولية تنسخ النمط المصري في الصياغة وقد كان الكتاب المصريون يعملون في دول الجوار كمستشارين وقد انتشرت فكرة ماعت كقيمة إنسانية عالمية وقد تأثر القانون اليوناني والروماني ببعض المبادئ المصرية خاصة في مجال العقود والأسرة وإن الإرث القانوني المصري لم يمت بموت الحضارة بل انتقل عبر الثقافات إلى العالم الحديث

الفصل التاسع والعشرون

اكتشف علماء الآثار البرديات القانونية التي كشفت عن تفاصيل الحياة القضائية في مصر وقد كانت بردية هاريس وبردية ليوبولد من أهم الوثائق القانونية وقد كشفت عن محاكمات كبرى مثل محاكمة سرقة المقابر في عهد رمسيس الثالث وقد بينت النصوص دور الشهود والكتاب والقضاة بدقة وقد أظهرت أن النظام القانوني كان معقدا ومتطورا جدا وقد ترجمت هذه النصوص إلى لغات عالمية لدراسة التاريخ القانوني وإن الاكتشافات الأثرية المستمرة تثري فهمنا للنظام القانوني المصري وتؤكد ريادته العالمية

الفصل الثلاثون

يبقى إرث مصر القانونية حيا في ضمير البشرية حيث كانت ماعت رمزا للعدالة التي يطمح إليها كل إنسان

وقد تعلم العالم من مصر أن القانون بدون أخلاق لا قيمة له وأن العدالة هي أساس استقرار الدول وقد كانت مصر مدرسة للقانون الأولي في التاريخ الإنساني وقد يجب على الباحثين المعاصرين دراسة هذا الإرث لاستلهام الدروس في بناء أنظمة قانونية عادلة وإن الحضارة المصرية تعلمنا أن الخلود لا يكون بالأحجار فقط بل بالقيم العادلة التي تتركها الأمة وراءها للأجيال القادمة في تاريخها المشرف

الختام

بهذا نختتم رحلتنا المعمقة في الحضارة المصرية القديمة ومبادئ العدالة وماعت مؤكدين أن القانون المصري كان سابقا لعصره في التنظيم والعدالة والإنسانية نسأل الله أن ينفع بهذا العمل طلاب العلم والباحثين

الفهرس الموضوع

الفصل الأول مفهوم ماعت وأسس العدالة في مصر القديمة

الفصل الثاني دور الفرعون في إرساء دعائم العدالة

الفصل الثالث هيكل النظام القضائي المصري القديم

الفصل الرابع درجات المحاكم واختصاصاتها

الفصل الخامس القوانين المكتوبة والأعراف المتوارثة

الفصل السادس حقوق الملكية والسجل العقاري

الفصل السابع تنظيم المعاملات التجارية والعقود

الفصل الثامن حقوق المرأة القانونية والاجتماعية

الفصل التاسع قانون الأسرة والزواج والطلاق

الفصل العاشر نظام الميراث والوصية

الفصل الحادي عشر القانون الجنائي والجرائم والعقوبات

الفصل الثاني عشر إجراءات التحقيق والمحاكمة الجنائية

الفصل الثالث عشر مهنة المحاماة والكتاب القانونيين

الفصل الرابع عشر العلاقة بين القانون والدين والمعابد

الفصل الخامس عشر قانون العمل وحقوق العمال

الفصل السادس عشر النظام الضريبي والواجبات المالية

الفصل السابع عشر الأمن العام وقوات الشرطة

الفصل الثامن عشر القانون الدولي والمعاهدات

الفصل التاسع عشر الأخلاق الاجتماعية ومبادئ ماعت

الفصل العشرون اعتراف السلبيات والحساب في الآخرة

الفصل الحادي والعشرون قانون البناء والتعمير

الفصل الثاني والعشرون حماية البيئة والموارد الطبيعية

الفصل الثالث والعشرون قانون التعليم والمعرفة

الفصل الرابع والعشرون النظام الصحي وقانون الطب

الفصل الخامس والعشرون حماية التراث والآثار

الفصل السادس والعشرون تطور القانون عبر الأسرات

الفصل السابع والعشرون مقارنة بالقوانين القديمة الأخرى

الفصل الثامن والعشرون تأثير القانون المصري على العالم

الفصل التاسع والعشرون البرديات القانونية والاكتشافات

الفصل الثلاثون الإرث القانوني المصري للإنسانية

تم بحمد الله وتوفيقه

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون